



المخدرات في سورية

الإنتاج – التهريب – الأهداف

إعداد: فراس فحام

دراسة تحليلية

كانون الثاني/ يناير 2022

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة.

المحتويات

4.....	تمهيد:
5.....	أولاً: لمحة عن تجارة المخدرات في سورية قبل 2011
8.....	ثانياً: واقع تصنيع وتجارة المخدرات في سورية بعد 2011
15.....	ثالثاً: أبرز خطوط التهريب
17.....	رابعاً: أهداف تجارة المخدرات في سورية
19.....	الخلاصة:

منهجية العمل:

تعمل هذه الدراسة على تتبُّع أبرز أماكن انتشار مصانع المواد المخدرة في سورية، والجهات المسؤولة عن ذلك، والعوامل التي أدت إلى تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بعد عام 2011، ومدى ارتباطها بتراجع دور السلطة المركزية، أو كونها سياسة ممنهجة.

اعتمد إعداد هذه الدراسة على نهج مركب من مناهج البحث العلمي. وعلى اعتبار أنّ الهدف من الدراسة معرفة أسباب ودلالات تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات في سورية فقد استخدم فريق البحث المنهج الاستكشافي بشكل رئيسي.

كما تم استخدام المنهج الوصفي بالاستناد إلى أداتي المقابلة والملاحظة. وعليه، تم اختيار عيّنة غير عشوائية خلال إجراء المقابلات، التي تقصّدت أشخاصاً ينشطون في مكافحة المخدرات أو لديهم اطلاع جيّد في سبيل صناعة وتوزيع هذه الأخيرة في سورية. كما قام فريق البحث بمراقبة وتدوين الملاحظات خلال إجراء المقابلات، ومُقارنته المعلومات الواردة مع ما هو متوقّر في المصادر المفتوحة من تقارير وبيانات.

وكان هناك أيضاً استخدام لمنهج تحليل المضمون، للوصول إلى توصيف كيفي أفضل لهذه الظاهرة، بينما تجنّب فريق البحث استخدام المنهج الإحصائي، لا سيما أنّ البيانات الرسمية الصادرة عن حكومة النظام السوري لا يُمكن البناء عليها. وكذلك، تلك الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ فحجم المصادرات في البلدان التي بجوار سورية لا يعكس بالضرورة حجم تدفّق وتصنيع المواد المخدرة بهذه الأخيرة، عدا أنّه لم يحدّد أصلاً مصدر التهريب والذي قد لا يقتصر على سورية.

لذلك، فإنّ هذه الدراسة غير معنية بإعطاء أرقام حول القيمة السوقية للمواد المخدرة وموقعها من اقتصاد الحرب لدى أطراف النزاع في سورية، رغم أنّها غالباً ما باتت تُشكّل جزءاً منه، لا سيما بالنسبة للنظام.

تمهيد:

منذ عام 2011 أصبحت سورية سوقاً رئيسياً أو بلد عبور ومشتقاً به للأنشطة المتعلقة بتجارة المخدرات في العالم، سواءً باستخدام الطرق البرية أو البحرية أو ريمًا الجوية.

وتلك الأنشطة تشمل إنتاج وتوزيع وتصدير المواد المخدرة، حتى أصبحت سورية أمام ظاهرة غير مسبوقه وبما قد يُشكّل بالفعل تهديداً محلياً ودولياً. هذه الظاهرة ليست جديدة على سورية، إذ تعود جذورها إلى تسعينيات القرن الماضي، مع وجود فارق كبير في الحجم الذي باتت عليه بعد اندلاع النزاع في البلاد.

نظرياً، يتم إنتاج وتوزيع وتصدير المخدرات من مختلف مناطق النزاع في سورية، إلّا أنّ الحجم الأكبر من تلك الأنشطة يُنسب إلى مناطق سيطرة النظام، ليس لأنّ هذا الأخير كان متورطاً قبل عام 2011 برعاية شبكات تهريب المخدرات فحسب، بل لأنّ معظم المصادرات في دول الجوار لم تكن تأتي من مناطق المعارضة أو قوات سورية الديمقراطية.

وإنّ إمعان النظر بالمصادرات التي تمّت خلال الأعوام السابقة، يُظهر اعتماد النظام على شركات مرخّصة كغطاء لعمليات التهريب، حيث تتم تعبئة المواد المخدرة بشكل احترافي داخل علب الحليب والممتّة وحبّات الفاكهة لا سيما

التفاح والبضائع التجارية لبيع الأخشاب والبلاستيك والحديد والورق والستائر وغيرها. وهذه العملية لا يمكن أن تتم عبّر مرافق صغيرة فقط، بل لا بدّ من وجود منشآت كبيرة تقوم بمهامّ التصنيع والتعبئة، فيما يبدو أنّ هناك اعتماداً على شركات موجودة مسبقاً.

والمخدرات التي يتم تداولها وتصديرها في السوقين المحلي والدولي إما زراعية مثل الحشيش والخشخاش، (هي عبارة عن مواد مخدرة تُصنع من القنب الهندي وعصارة زهرة الخشخاش غير الناضجة)، أو صناعية مثل الهيروين والمورفين والكودايين والكوكايين، (هي عبارة عن حبوب نصف مصنّعة يتم استخراجها من النباتات، ويُضاف إليها بعض المواد المخدرة الصناعية كالتيوفيلين والأمفيتامين).

أولاً: لمحة عن تجارة المخدرات في سورية قبل 2011

قبل عام 2011، كانت سورية معبراً لتجارة المخدرات القادمة من أفغانستان وإيران في الغالب، ولم يكن إنتاج المواد المخدرة إلا محدوداً. ربّما لأنّ حافظ الأسد كان يتجنّب أي توتّر في العلاقة مع دول الخليج العربي التي كانت توفّر له دعماً مالياً، عدا المخاوف من الضغوط الغربية.

لم يتغيّر هذا الواقع كثيراً مع تولّي بشار الأسد السلطة عام 2000، لكن ذلك لا ينفي وجود شكوك أو احتمال تقديم النظام السوري الحماية والغطاء لبعض خطوط وشبكات تهريب المخدرات في مناطق مختلفة من البلاد. برز بين عاميّ 1985 و2000 مخيم "النيرب" في ضواحي حلب، كبؤرة لتصنيع وترويج مادّي "الهيروين" و"الحشيش"، بغطاء من رئيس فرع أمن الدولة في المحافظة آنذاك العميد "عمر حميدة"، المنحدر من المنطقة ذاتها.

وظفّت عائلة "حميدة" نفوذ وسطوة العميد "عمر"، الذي كان مقرباً من حافظ الأسد وشارك في حماية أركان حكمه في حلب بعد أحداث الثمانينيات من القرن الماضي، حيث أدارت عمليات إرسال المواد المخدرة من مخيم "النيرب" إلى بلدان الخليج، ضمن قوافل شاحنات الأغنام والماعز التي يتم تصديرها إلى السوق السعودية على وجه التحديد⁽¹⁾.

ويبدو أنّ عائلة "حميدة" استمرّت في عمليات الاتّجار بالمخدرات بعد عام 2011، فالشحنة الأكبر التي اعترضتها إيطاليا صيف عام 2020، تبين أنّها من رجل أعمال يُدعى عبد اللطيف حميدة، وهو ينتمي لعائلة عمر حميدة نفسه، كان مسؤولاً عن إرسالها عبر تغليف المواد المخدرة ضمن معمل ورق مسجّل باسمه في محافظة حلب⁽²⁾. هناك أسماء أخرى أيضاً كانت -وما تزال- تعمل على إنتاج وتصدير المخدرات في سورية منذ تسعينيات القرن الماضي، مثل: شعبان بري وعبد الملك بري، وهما شخصيتان عشائريتان تحالفتا مع السلطة، ومن خلالهما ضمنت العائلة مقعداً في مجلس الشعب لفترة طويلة. واستفادت من هذا الغطاء ونشطت في مجال تصنيع

(1) معلومات جمعها فريق البحث عبّر التواصل مع خبراء ومُلمّعين على تجارة المخدرات في مدينة حلب، اتصال عبّر الزوم، 16-12-2021..

(2) "دير شبيغل: عائلة الأسد تقف وراء المخدرات التي ضبطت في إيطاليا". موقع تلفزيون سورية، 4-7-2021.

<https://bit.ly/300OcKw>

المخدرات في معقلها "تل الزرازير" بريف حلب، وترويجها داخل المدينة وباقي المحافظات، وتصديرها إلى السوق الخليجية.

بعد عام 2011 شكّلت عائلة بري ميليشيا مسلّحة تابعة للنظام السوري وتتبع تنظيمياً القوات الريفية، وحظيت بمزيد من النفوذ والسلطة، بما وقّر لها غطاءً لاستمرار العمل في تصنيع وتصدير والترويج للمخدرات. أيضاً، كانت هناك العديد من العوائل والأسر الموجودة في المناطق الحدودية مثل "أعزاز" شمال حلب والقلمون في ريف دمشق، تعمل على تصنيع وبيع المواد المخدرة منذ تسعينيات القرن الماضي وعلى صلة بشبكات عالمية في إيطاليا وكولومبيا وغيرها.

وقد وقّر مصطفى التاجر رئيس فرع الأمن العسكري في حلب والمنحدر من أعزاز، التغطية والرعاية الكاملة لتجار المخدرات في هذه الأخيرة، عبر جلب المواد الأولية من أفغانستان بالتعاون مع المافيا التركية، ومن ثم إنتاج مادة الهيروين وتصديرها إلى بلغاريا وإيطاليا⁽³⁾.

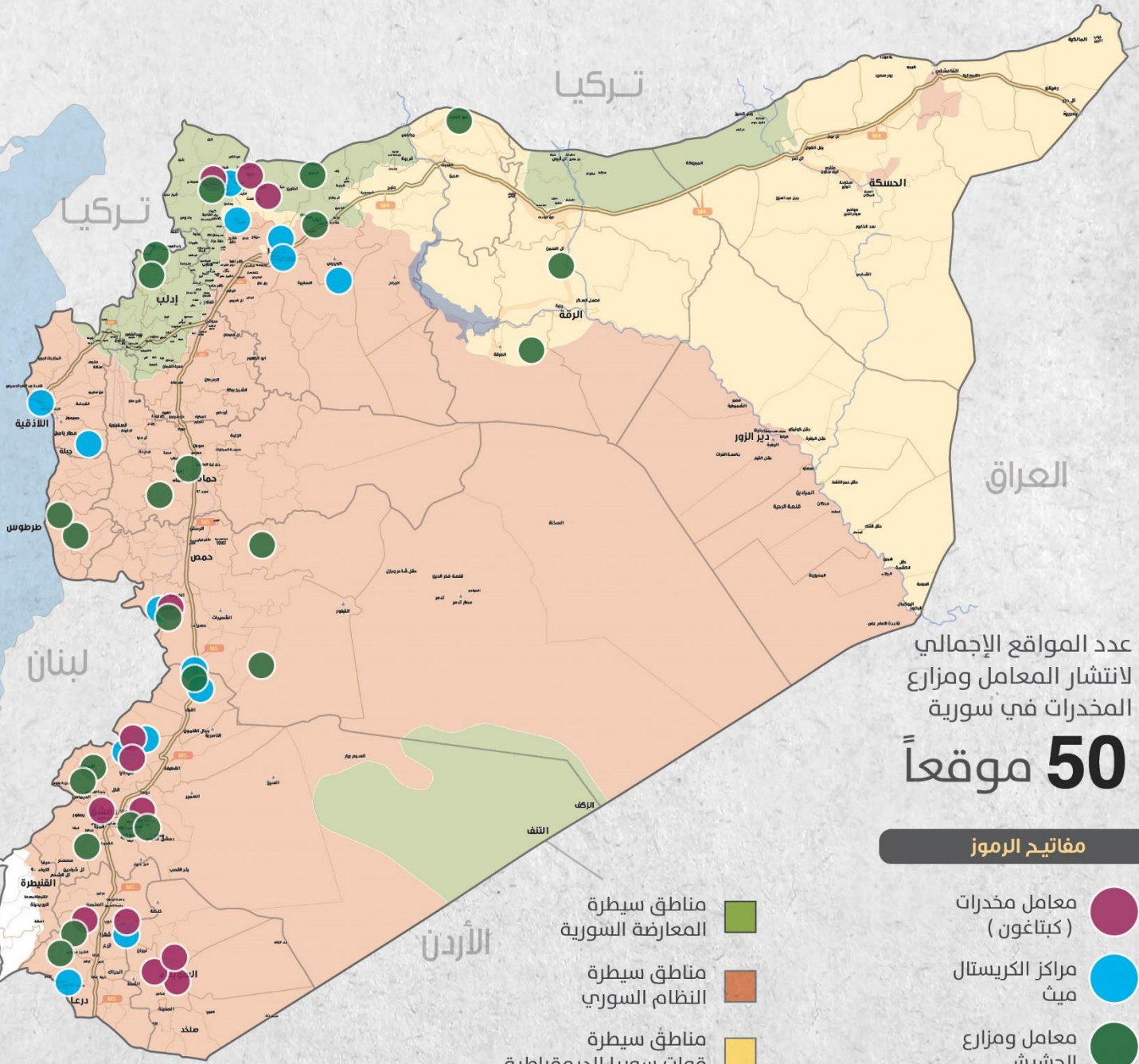
وفي ريف دمشق كان ضباط في المخابرات الجوية يشرفون على إدارة أحد مطابخ تصنيع حبوب الكبتاغون، وذلك من المنطقة الواقعة بين "داريا" و"كفرسوسة"، والذي استمر عمله إلى أن اندلع النزاع في البلاد، حيث داهم أحد فصائل المعارضة المسلحة المصنّع، وضبط شحنة كان يتم تجهيزها من أجل إرسالها إلى الأردن⁽⁴⁾.

⁽³⁾ معلومات جمعها فريق البحث عبر لقاءات مع خبراء ومطالعين على قضايا الاتجار بالمخدرات في شمال حلب، مراسلات عبر تطبيق واتس آب، 18-12-2021.

⁽⁴⁾ معلومات جمعها فريق البحث عبر لقاء مع قيادي سابق في "لواء شهداء داريا" التابع للمعارضة السورية المسلحة، مراسلات عبر تطبيق واتس آب، 16-12-2021.

خريطة انتشار وخطوط المخدرات في سورية

كانون الثاني /يناير 2022



توزيع المعامل والمزارع والمخدرات حسب النوع



معامل ومزارع الحشيش
موقعاً 23



مراكز الكريستال ميث
موقعاً 13



معمل مخدرات (كبتاغون)
موقعاً 14

المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبر عن رأي سياسي تجاه الفاعلين

1:300,000
0 1,25 2,5 5 km

ثانياً: واقع تصنيع وتجارة المخدرات في سورية بعد 2011

بعد عام 2011، بات تصنيع وتجارة المواد المخدرة في سورية شائعاً، وهناك 3 أصناف رئيسية يتم تصديرها إلى دول العالم هي: الكبتاغون، وزهرة القنب (الحشيش)، ومادة "الكريستال ميث".

1. الكبتاغون:

يقوم مصنعو حبوب الكبتاغون في سورية بإدخال تعديلات على المادة الأصلية، التي تُستخدم أصلاً في علاج الاضطرابات النفسية المتعلقة بنقص الانتباه، وذلك باستبدال مركب "الفينيتيلين" بـ "الأميفتامين"، مع الكافيين والثيوفيلين.

في سورية لقيت حبوب الكبتاغون رواجاً بين صفوف المقاتلين بعد عام 2011؛ لأنه يمنح متعاطيه شعوراً بالقوة والشجاعة، والنشوة والارتياح، لكن مع مرور الزمن يتحول ذلك إلى إدمان، ومع زيادة الجرعة لضمان استمرار الشعور الإيجابي، تظهر مضاعفات جانبية مثل الاكتئاب والتسمم في عضلة القلب.

لكن تعاطي الكبتاغون بين صفوف المقاتلين في سورية لا يبدو سبباً رئيسياً لزيادة إنتاجه بشكل كبير، بل إن ذلك مرتبط أكثر بالتصدير لا سيما مع رواجه في دول الخليج العربي والعديد من بلدان أوروبا.

ويُمكن القول: إن النظام السوري هو الجهة الأكثر تورطاً في عمليات تصدير الكبتاغون، لا سيما وأن معظم المصادرات تتم عبر المنافذ البحرية والبرية من لبنان وجنوب سورية⁽⁵⁾.

بطبيعة الحال، لا يُمكن رصد جميع معامل إنتاج حبوب الكبتاغون في سورية، لكن هناك مراكز إنتاج رئيسية يُمكن استعراض أبرزها:

- **معمل البصة:** يقع في قرية "البصة" (6 كم شمال اللاذقية)، يشرف عليه سامر الأسد وهو أحد أقارب رئيس النظام السوري بشار الأسد. وغالباً ما يتم وضع حبوب الكبتاغون في الحمضيات ومن ثمّ نقلها إلى ميناء "اللاذقية" وتجهيزها عبر شحنات لشركات مرخصة باتجاه إفريقيا ودول أوروبا.
- **معمل الكرتون:** يقع في منطقة "الشيخ نجار" (15 كم شمال شرق حلب)، يُشرف عليه عبد اللطيف حميدة. تم تأسيسه بعد عام 2018، يقوم المعمل بكبس حبوب الكبتاغون ومن ثمّ تصديرها إلى خارج سورية عبر ميناء اللاذقية في معظم الأحيان نتيجة الشراكة مع سامر الأسد.
- **معمل دوير الشوا:** يقع في قرية "دوير الشوا" (33 كم جنوب اللاذقية)، ويشرف عليه وسيم الأسد، وهو ابن عم بشار الأسد. توقّر الفرقة الرابعة له المستودعات لتخزين حبوب الكبتاغون وكذلك وصول البضائع بشكل آمن لميناء اللاذقية.

(5) "مصدرها سورية.. تركيا تضبط أكبر كمية من الكبتاغون كانت متجهة إلى الإمارات". موقع قناة "الحرّة" الأمريكية، 17-9-2021.

<https://arbne.ws/32qVhkO>

- معامل القاطرجي: تقع في عدّة أحياء من مدينة حلب، ويُشرف عليها شخص يدعى محمود رسلان، وتقوم بتصدير حبوب الكبتاغون إلى إقليم كردستان شمال العراق وتركيا، مستفيدة من العلاقة مع قوات سورية الديمقراطية.
- معامل حزب الله: أنشأ حزب الله عدداً من المعامل لإنتاج وتخزين الكبتاغون في محافظات حلب وريف دمشق وحمص ودرعا. وهي تقع في بلدات "قارة" و"رنكوس" و"عسال الورد" بالقلمون الغربي في ريف دمشق، و"دير عطية" بريف دمشق، و"القصير" بريف حمص، و"نبل" و"دير حافر" في ريف حلب، و"اللجاة" في ريف درعا. وهو يقوم بنقل الشحنات إلى مرافق جنوب سورية ومنها إلى الأردن والخليج العربي⁽⁶⁾، كما أنه يُنسّق مع الفرقة الرابعة لتأمين نقل الشحنات إلى ميناء اللاذقية ومن ثمّ تصديرها إلى أوروبا.
- معامل شمال غرب سورية: ينتشر شمال غرب سورية عددٌ من معامل كبس حبوب الكبتاغون تتبع شبكات تعمل في تجارة المخدرات والتي استفادت من علاقاتها مع فصائل المعارضة المسلحة. تعرّضت هذه الشبكات إلى حملات أمنية مكثّفة في النصف الثاني من عام 2021، مما أدّى إلى تراجع نشاطها، لكنها ما تزال تستفيد من خطوط التماس مع النظام السوري للعمل مع شبكات التهريب التابعة لحزب الله في ريف حلب، حيث يتم إدخال أنواع مخدرات جاهزة للبيع، أو مواد أولية⁽⁷⁾.

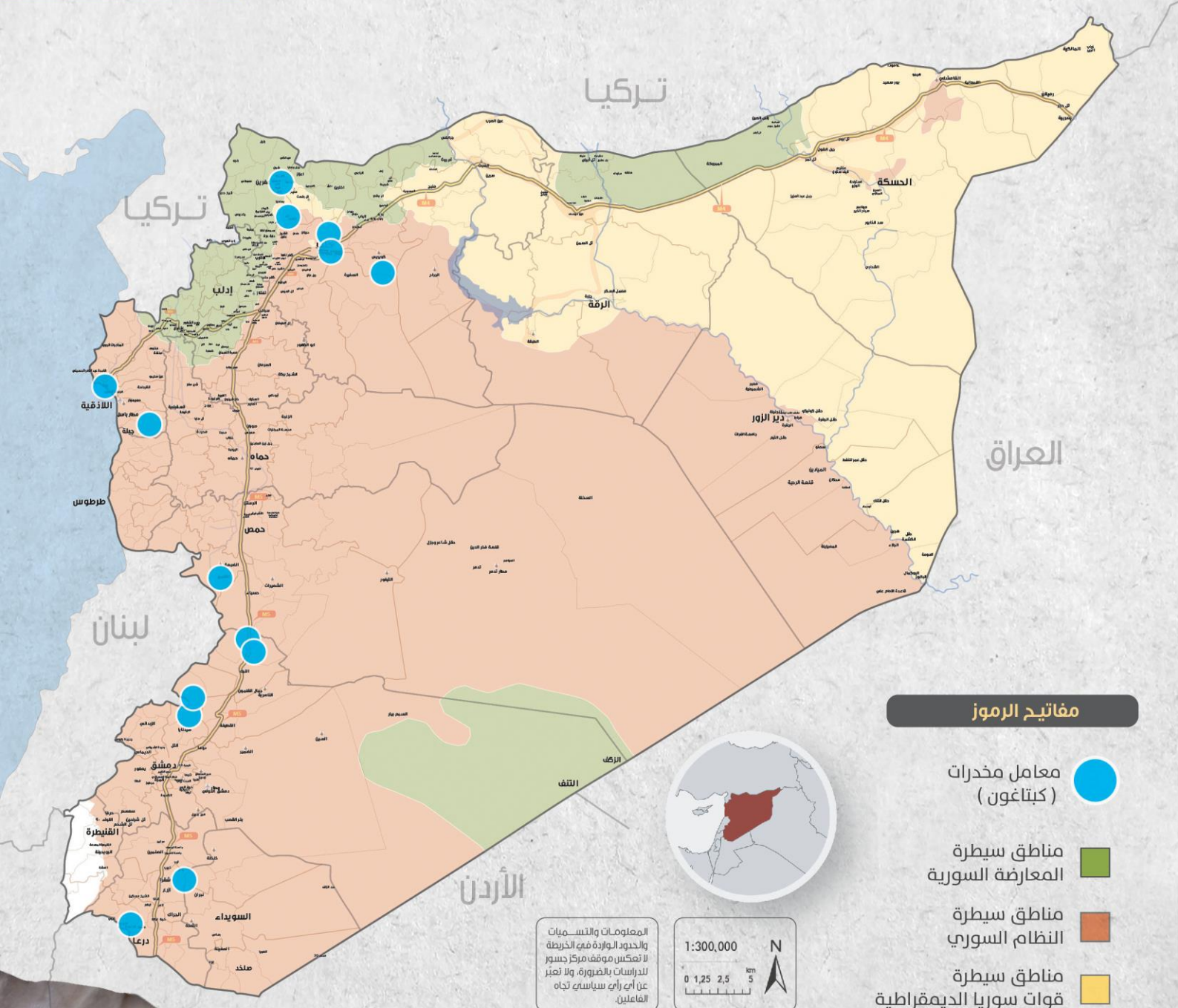
(6) معلومات جمعها فريق البحث عبر مقابلات مع خبراء ومطلّعين على نشاط حزب الله في الاتجار بالمخدرات، مقابلات ميدانية، 14 و15-2021-12.

(7) "عقرين.. المعارضة تدهم معملًا لصناعة المخدرات واتهامات لقياديين بإدارته". عنب بلدي، 2021-10-4. <https://bit.ly/3H8vbC6>

خريطة انتشار وخطوط المخدرات في سورية

معامل المخدرات (كبتاغون)

كانون الثاني /يناير 2022



نسبة انتشار المواقع حسب السيطرة



عدد المواقع الإجمالي 14 موقعاً

2. الكريستال ميث:

يُطلق على مادة "الكريستال ميث" محلياً "الشبو" أو "الأتش بوز"، وكلها أسماء بدأ تداولها في سورية أواخر عام 2019. تنتشر بكثافة في درعا والسويداء وريف دمشق وإدلب وشمال حلب. يتراوح سعر الغرام الواحد من هذه المادة بين الـ18 و22 دولاراً أمريكياً.

و"الكريستال ميث" مادة مشتقة من الأمفيتامينات، ويتم تعاطيها عبْر وضعها في أنابيب زجاجية وتعريضها للحرارة، ومن ثمّ استنشاق أو ابتلاع الدخان الناجم عن الاحتراق. يمنح هذا المخدر المتعاطي شعوراً مؤقتاً بالارتياح، كما أنه يُنشّط الغريزة الجنسية، لكن بعد زوال تأثير الجرعة يرتفع الشعور بالقلق والإحباط، وله انعكاسات سلبية على الخلايا العصبية على المدى المتوسط والطويل.

تصل مادة "الكريستال ميث" إلى سورية عبْر إيران التي تُعتبر المصدر الأساسي لها. وقد أصبح لها بؤر انتشار أساسية في سورية مثلما هو موضّح أدناه:

- درعا: تحتوي مدينة "نوى" على مرفق لتوزيع هذه المادة، حيث تقوم شبكات محلية بالترويج لها مستفيدة من الغطاء الذي يوفره لهم ضباط في فرع الأمن العسكري التابع للنظام السوري. أيضاً، تحتوي منطقة "اللجاة" على مرفق للتوزيع وتُشرف عليه مجموعات تابعة لحزب الله الذي يقوم بنقل المواد الأولية والمصنّعة لهذه المادة من لبنان إلى درعا.
 - السويداء: تحتوي قرى "الشعاب" و"خربة عواد" على مرافق لتوزيع المادة، التي دخلت إلى المحافظة عبر مجموعات محلية، تنشط في العديد من البلدات لا سيما "شهباء" و"عتيل"، كتلك التي يقودها راجي فلحوط، بتغطية من فرع الأمن العسكري الذي يتيح لهم المرور الآمن من الحواجز نحو المدن والبلدات لا سيما "شهباء" و"عتيل"، إضافة إلى أنّ مصدر المادة هو "حزب الله" الذي يزودهم بها من مرافق تابعة له في "القصير" و"القلمون" و"اللجاة".
 - دمشق وريفها: يحتوي حي "البرامكة" في العاصمة على مرفق توزيع رئيسي للمادة، حيث يتم ترويجها عبْر أكشاك يوفّر فرع الأمن العسكري الحماية والتغطية لهم. كما تحتوي بلدة "المليحة" في الغوطة الشرقية على مرفق توزيع أيضاً⁽⁸⁾. كما أنّ مصدر المادة هو حزب الله الذي يزودهم بها عبْر لبنان.
 - شمال غرب سورية: تنتشر المادة في شمال حلب الذي يحتوي على مرافق توزيع؛ حيث تقوم مجموعات محلية مستفيدة من الغطاء الذي يوفره بعض قادة فصائل المعارضة المسلّحة من أجل تأمين وصول المادة سواءً عبْر المافيا التركية أو مجموعة تابعة لحزب الله.
- وتُعتبر مدن "أعزاز" و"مارع" و"عفرين" من أهمّ نقاط ترويج "الكريستال ميث"، ورغم الحملات التي قامت بها الشرطة العسكرية والجهاز الأمني للمعارضة السورية المسلّحة، إلا أن شبكات رئيسية وكبيرة ما تزال

(8) معلومات جمعها فريق البحث عبْر مقابلات مع نشطاء ميدانيين في المناطق المذكورة، "وانس آب" و"زوم"، 20 و21-12-2021.

تنشط، ويبدو ذلك مرتبطاً بضعف الأجهزة الأمنية والنظام القضائي الذي لا يمتلك ضابطة عدلية فاعلة⁽⁹⁾.

3. الحشيش:

تنتشر في سورية زراعة نوعين أساسيين من الحشيش، وهما القنب الأفغاني، والقنب الهندي، وذلك ضمن 3 مناطق مثلما هو موضَّح أدناه:

• مناطق سيطرة النظام السوري:

منذ عام 2013 بدأ حزب الله بنقل زراعة الحشيش إلى سورية من لبنان، التي كانت منطقة البقاع مركزاً أساسياً لها.

في حمص انتشرت زراعة كِلا النوعين من الحشيش ضمن مدن وقرى "القصير" و"جب الجراح" و"القريتين"، ويتولى إدارة غالبية المزارع سامر العودة، والذي يرتبط بشكل مباشر مع نوح زعيتر، وهو تاجر مخدرات لبناني مقرَّب من حزب الله.

في ريف دمشق يقوم حزب الله بزراعة القنب بكِلا نوعيه في مدن "زبدان"، و"شبعاء"، و"قارة"، و"مضايا"، و"الزبداني". كما تقوم الفرقة الرابعة بزراعة زهرة القنب الهندي في قرية "دير خبية" بريف دمشق الجنوبي الغربي.

في دير الزور تنتشر زراعة الحشيش ضمن منطقة الحزام الأخضر غربي مدينة "البوكمال". يُشرف حزب الله على المزارع بشكل مباشر.

في حماة تنتشر زراعة القنب الهندي في قرى وبلدات "سهل الغاب" بريف المحافظة الغربي لا سيما "ربيعة" و"قمحانة في الريف الشمالي"، فيما يقوم منتسبون إلى الفرقة 25 مهام خاصة التي يقودها سهيل الحسن بالإشراف على تلك المزارع.

في طرطوس تنتشر زراعة القنب الهندي في ناحيتي "الشيخ بدر" و"السودا"، وتشرف عليها شبكات مرتبطة بفرع الأمن العسكري بالمحافظة.

في درعا تنتشر زراعة القنب بكِلا نوعيه في مناطق متفرقة من المحافظة لا سيما مدن نوى وتسيل. فيما يُشرف عليها "الفرع 215" التابع للأمن العسكري⁽¹⁰⁾.

• مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية:

منذ عام 2012 بدأت وحدات الحماية الكردية التي تقود قوات سورية الديمقراطية (قسد) وتُعتبر الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، بنقل زراعة الحشيش بكِلا نوعيه القنب الأفغاني والهندي إلى سورية. وذلك بهدف إيجاد موارد تمويل إضافية لها⁽¹¹⁾.

(9) معلومات جمعها فريق البحث عبر اللقاء المباشر مع مسؤولين أمنيين متخصصين في مجال مكافحة المخدرات شمال غرب سورية، 20-12-2021.

(10) معلومات جمعها فريق البحث عبر التواصل مع نشطاء في درعا، "واتس آب"، 2021-12-22.

(11) "انتشار المواد المخدرة والحشيش في الحسكة". "يوتيبي ميديا"، 2021-9-2. <https://bit.ly/3HbpALk>

في الرقة تنتشر زراعة القنب الهندي في ناحية "حزيمة" وناحية "المنصورة". في "الحسكة" تنتشر زراعة الحشيش في نواحي "عامودا" و"الدرباسية" و"القحطانية" وريف "القامشلي" وصولاً إلى "المالكية" في شمال شرقي المحافظة. في حلب تنتشر زراعة كِلا النوعين من الحشيش لا سيما ناحية "عين العرب" التي يتم فيها إنتاج المادة بكثافة كما أنّها تحظى بسمعة جيدة بين المتعاطين بسبب جودة البذور التي تستخدم في عملية الزراعة.

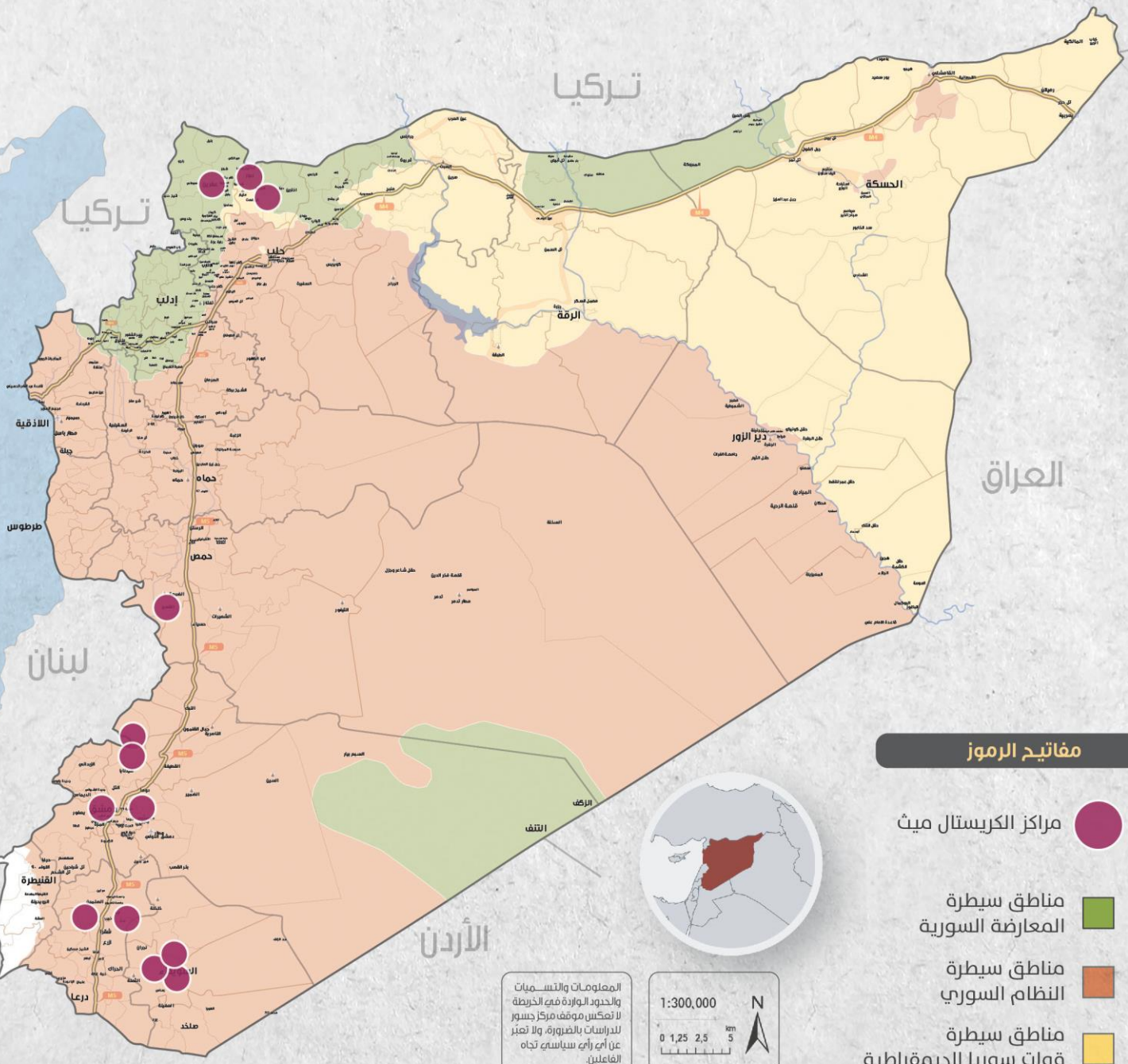
• مناطق سيطرة المعارضة السورية:

تتركز زراعة الحشيش في مدن "حارم" و"سلقين" بريف إدلب، وفي "عفرين" و"الباب" و"الراعي" بريف حلب، وتعرض تلك المزارع لمدهامات متكررة من قبل فصائل المعارضة المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة لها. مع أنّ عمليات الزراعة تتم أصلاً بموجب غطاء من قيادات عسكرية وأمنية. عموماً، لا تُقارن مساحات زراعة الحشيش في مناطق سيطرة المعارضة مع مناطق سيطرة النظام أو قوات سورية الديمقراطية، بل إنّ تجار الحشيش يعتمدون بشكل كبير على بيع الحشيش المستورد من مناطق سيطرة هذين الأخيرين إضافة إلى تركيا.

خريطة انتشار وخطوط المخدرات في سورية

مراكز الكريستال ميث

كانون الثاني /يناير 2022

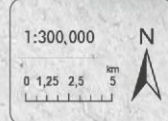


مفاتيح الرموز

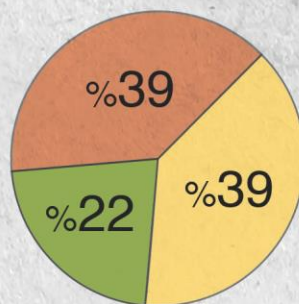
- مراكز الكريستال ميث
- مناطق سيطرة المعارضة السورية
- مناطق سيطرة النظام السوري
- مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية



المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.



نسبة انتشار المواقع حسب السيطرة



- قوات النظام 5 مواقع
- حزب الله 5 مواقع
- شبكات تنشط مع فصائل معارضة 3 مواقع

عدد المواقع الإجمالي 13 موقعاً

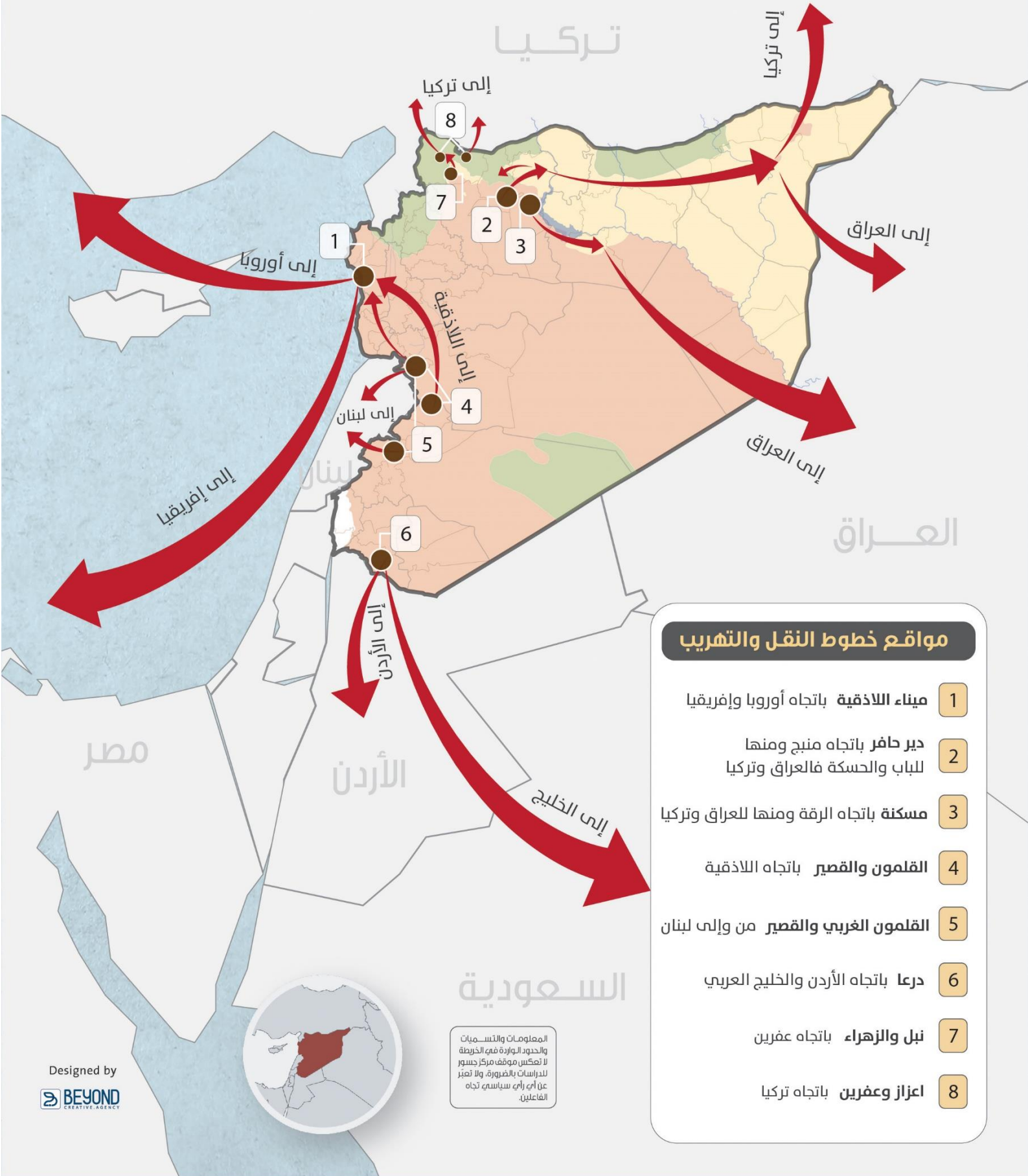
ثالثاً: أبرز خطوط التهريب

1. الحدود اللبنانية - السورية: يمتد خط التهريب فيها إلى عدد من النقاط التي يُسيطر عليها حزب الله سواءً ضمن "القلمون الغربي" و"الزبداني" و"مضايا" بريف دمشق، أو "القصير" بريف حمص. والتي يتم عن طريقها إدخال الحبوب المخدرة أو المواد الأولية من أجل التصنيع، إضافة إلى مادة الحشيش.
2. الحدود الأردنية - السورية: يُعتبر منفذ "جابر - نصيب" الحدودي خط التهريب الرئيسي الذي يتم إدخال المواد المخدرة من خلاله ضمن شحنات مختلفة لمواد مغلّفة مثل الشوكولا والأسلاك والبكرات البلاستيكية وغيرها. هذا لا يعني عدم وجود نقاط تهريب أخرى على طول الشريط الحدودي لكن وصول الشحنات إلى الخليج العربي يحتاج إلى غطاء قانوني وجمركي، بمعنى أنّ ما يتم إدخاله بشكل غير رسمي يقتصر توزيعه غالباً على السوق المحلي في الأردن.
3. الحدود العراقية - السورية: يتم استخدامها كخط تهريب ثانوي منذ سيطرة النظام السوري على "البوكمال" مطلع عام 2018، حيث يتم تهريب الحشيش وحبوب "الكتاغون" نحو العراق ومنه إلى دول الخليج العربي.
4. شمال غرب حلب: يحتوي على خطّي تهريب رئيسيين أحدهما عند نقاط التقاء بلدتيّ "نبل" و"الزهراء" الخاضعتين لسيطرة ميليشيا محلية تابعة لحزب الله، حيث يتم تهريب المواد المخدرة منها إلى منطقة "عفرين" ومنها تتم عمليات التوزيع ضمن مناطق المعارضة وعمليات التهريب أو التصدير خارج سورية. أمّا خط التهريب الآخر فيقع عند نقاط التماس بين منطقة "الراعي" وتركيا. هذا لا يعني عدم وجود نقاط ثانوية أخرى على طول الشريط الحدودي لكن الاعتماد عليها يرتبط بالظروف الأمنية.
5. شمال شرق حلب: يمتد خط التهريب فيها من "دير حافر" إلى "منبج" نحو "الباب". يجعل هذا الخط من "منبج" الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية مركزاً لتوزيع الحبوب المخدرة ومادة الحشيش، إما باتجاه مناطق شمال شرق سورية، وصولاً إلى إقليم شمال العراق، أو نحو شمال غرب سورية باتجاه مناطق شمال حلب وإدلب.
6. ميناء اللاذقية: يتم استخدامه كخط تهريب رئيسي لمختلف أنواع المواد المخدرة التي تُصنّع في سورية وأحياناً لبنان إلى دول إفريقيا وأوروبا. تعتمد عمليات التصدير على التسهيلات الجمركية التي يوفرها كل من سامر الأسد ووسيم الأسد، إضافة إلى التسهيلات الأمنية التي تمنحها الفرقة الرابعة لهم.
7. ميناء بيروت: تم استخدامه سابقاً كخط تهريب ثانوي لمختلف أنواع المواد المخدرة التي تُصنّع في سورية، وذلك قبل التفجير الذي تعرّض له مطلع عام 2020. مثال ذلك، الشحنة التي صادرتها الإمارات في نيسان/ أبريل 2014 وكانت تحتوي على 15 مليون حبة كبتاغون مغلّفة ضمن حبوب من الذرة.

خريطة انتشار وخطوط المخدرات في سورية

كانون الثاني /يناير 2022

خطوط النقل والتهرب



مواقع خطوط النقل والتهرب

- 1 ميناء اللاذقية باتجاه أوروبا وإفريقيا
- 2 دير حافر باتجاه منبج ومنها للباب والحسكة فالعراق وتركيا
- 3 مسكنة باتجاه الرقة ومنها للعراق وتركيا
- 4 القلمون والقصير باتجاه اللاذقية
- 5 القلمون الغربي والقصير من وإلى لبنان
- 6 درعا باتجاه الأردن والخليج العربي
- 7 نبل والزهاء باتجاه عفرين
- 8 اعزاز وعفرين باتجاه تركيا

المعلومات والأسماء والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.

Designed by

BEYOND
CREATIVE AGENCY

رابعاً: أهداف تجارة المخدرات في سورية

يُمكن تحديد جملة من الأهداف الاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية، التي تدفع الفاعلين، لا سيما النظام السوري، لإنتاج وتوزيع وتهريب أو تصدير المخدرات مثلما هو موضَّح أدناه:

1. أهداف اقتصادية:

إنَّ إنتاج وتوزيع وتصدير المواد المخدرة في سورية يُشكّل مورداً مالياً مهماً لتغطية نفقات المجموعات المسلّحة بين مختلف السيطرة، لا سيما التابعة للنظام وإيران والتي تراجعت قدرتها على كسب موارد مالية نتيجة العقوبات الاقتصادية الغربية⁽¹²⁾. عدا أنَّ إيران أصبحت أكثر قرباً من أسواق الخليج وأوروبا لتصدير المخدرات إليها. وعليه، لا تدخل الإيرادات المالية القادمة من بيع المواد المخدرة داخل وخارج سورية في ميزانية حكومة النظام بشكل مباشر، بل تتوزع كنفقات لتمويل شبكات المحسوبية التي بدورها تقوم بدفع مبالغ مالية بالقطع الأجنبي للنظام بين الفترة والأخرى في إطار الدعم الطوعي والقانوني وحتى القسري، فقد يكون جزء من تلك العوائد عبارة عن أموال مجمدة في تجارة الأغذية أو غيرها تحصل عليها شبكات المحسوبية عبر عقود استيراد من وزارة الاقتصاد.

2. أهداف عسكرية:

يستخدم النظام السوري المواد المخدرة في تعزيز سيطرته على عناصر قواته. على سبيل المثال، تم توزيع حبوب الكبتاغون على بعض الوحدات المشاركة في العمليات القتالية مثل الفرقة 25 مهام خاصة، "الفرقة الرابعة، لضمان مشاركة العناصر في المواجهات حيث يصبح المتعاطي أكثر قدرة على التركيز والتحمل دون الشعور بالخوف.

كذلك، استطاع النظام بموجب تجارة المخدرات تشكيل خلايا أمنية في مناطق سيطرة المعارضة، فالكثير من شبكات ترويج المخدرات في هذه الأخيرة والتي تم إلقاء القبض عليها تبين أنها على ارتباط بالمخابرات العسكرية التابعة للأول وأنها مكلفة بمهام جمع المعلومات كونها على تواصل مباشر مع فئات مختلفة من المجتمع وأنشأت علاقات مع عناصر من الفصائل ممن يتعاطون الحبوب المخدرة⁽¹³⁾.

ويبدو أن إغراق المجتمع السوري بتعاطي المخدرات يسهل عمليات التجنيد التي تقوم بها إيران لتأسيس ميليشيات محلية تابعة لها. كما أنَّ ترويج المخدرات بين السكّان يُساعد في إشغال فئات مختلفة لا سيما الشباب عن المطالبة بالحقوق أو إبداء الاستياء والاحتجاج على تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية، مما يُسهّل القدرة على عمليات التجنيد، في ظل بحث الشباب عن مصدر مالي لضمان الحصول إلى المواد المخدرة.

(12) "حرب الله وتجارة المخدرات.. مليار دولار سنوياً". صحيفة إيلاف، 12-10-2021. <https://bit.ly/3zcZMMo>

(13) بموجب معلومات جمعها فريق البحث، فإن الفرع 215 التابع للأمن العسكري، يشرف على إنشاء شبكات تقوم ببيع المواد المخدرة في درعا، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن الشخصيات المناهضة للنظام السوري، مقابلات عبر "الزوم"، 23 و24-12-2021.

3. أهداف أمنية:

تُعتبر المخدرات إحدى عوامل زعزعة الاستقرار التي تؤثر على السلم والأمن العالمي، ولا يقل تأثيرها عن العمليات الإرهابية، حيث يؤدي انتشارها على نطاق واسع بين فئات الشباب إلى ارتفاع مستوى الجريمة والفضوى، ما يُشكّل عبئاً جديداً على الحكومات في توفير نفقات أكبر لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ويُلاحظ أنّ السعودية ودول الخليج هي السوق الرئيسي للمخدرات السورية، فيما يبدو أنّ إيران تدعم هذا التوجّه لا سيما بعد عام 2018، الذي زادت فيه حالات إحصاء تهريب شحنات من المخدرات عبّر الحدود مع الأردن كانت تتجه إلى دول مجلس التعاون. وإغراق دول الخليج العربي ولا سيما السعودية بالمواد المخدّرة، يُمكن أن يؤثر على السياسات المحلية وقد يمتد ذلك إلى السياسة الخارجية في حال ارتفاع مستوى الخطورة.

4. أهداف سياسية:

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعادت الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول الدولي)، دمج النظام السوري في نظامها من أجل تسهيل تبادل المعلومات، والتي تم إيقافها منذ تعليق عضوية سورية عام 2012⁽¹⁴⁾. قبل ذلك، في 20 أيلول/سبتمبر من العام ذاته، كان وزير دفاع النظام علي أيوب قد أجرى زيارة إلى العاصمة عمّان، والتقى فيها رئيس هيئة الأركان الأردنية يوسف الحنيطي، حيث تم مناقشة عدد من القضايا الأمنية. جاء ذلك بعد أن تباحث وزيراً داخلياً الطرفين في 28 تموز/يوليو إعادة تشغيل كامل لمعبر "جابر" الحدودي⁽¹⁵⁾. ويبدو أنّ الأردن يأمل أن يؤدي افتتاح المعبر بشكل كامل إلى تقليص حجم تهريب المخدرات بالتنسيق مع النظام. بالمقابل، يُمكن القول: إنّ هذا الأخير استخدم تهريب المخدرات عبّر الحدود كوسيلة للضغط على الأردن من أجل إعادة تطبيع العلاقات الجمركية كذلك، ومن غير المُستبعد أنه استخدمها أيضاً في الضغط على المجتمع الدولي لاستعادة عضويته في المنظمات الدولية.

⁽¹⁴⁾ "الإنتربول تعيد دمج سورية في نظامها لتبادل المعلومات". "روسيا اليوم"، 7-10-2021. <https://bit.ly/3zeIePJ>

⁽¹⁵⁾ "وزير الداخلية يبحث مع نظيره السوري إعادة تشغيل كامل لمركز حدود جابر". وكالة "بترا" الأردنية، 28-7-2021.

<https://bit.ly/3z7WoSQ>

الخلاصة:

باستثناء إعلان النظام السوري بين الحين والآخر عن ضبط شحنات مخدرات متجهة إلى الأردن أو الخليج أو دول أوروبا، لا يبدو أن أجهزته الأمنية تبذل جهداً واضحاً في محاولة وقف تهريب هذه المواد إلى البلدان الأخرى، على الرغم من وجود مؤشرات على ضلوع شخصيات مقربة من عائلة الأسد في إرسال الشحنات، بما فيها تلويع الولايات المتحدة بالعقوبات.

يُمكن القول: إن النظام السوري وإيران، يتقصدان إظهار سورية كدولة مارقة على المجتمع الدولي، على أمل تقديم هذا الأخير لتنازلات أو حتى النزول عند شروطهما، والوصول إلى قناعة بضرورة التفاوض، وإيقاف العقوبات الاقتصادية، وتسهيل إدماج النظام مجدداً مع المؤسسات الدولية.

وقبول المجتمع الدولي التعاون مع النظام السوري لا يعني بالضرورة التوقف عن تهريب المخدرات، فقد رعى ضباط في مخبرات هذا الأخير قبل عام 2011 صناعة وتجارة المواد المخدرة، مستفيداً حينها من فرصة ملاحقة تصنيع المخدرات في أوروبا الشرقية، ليجعل سورية بعدها مرفق إنتاج بعدما كانت مجرد ممر لعبور المخدرات. من جانب آخر، إن الاستمرار في تجارة المخدرات ضمن مناطق سيطرة المعارضة بغرض الربح عبر مجموعات من فصائل المعارضة المسلحة عدا كونه يُسهّل من عملية اختراق بُنيتهما عبر الأطراف الأخرى مثل النظام و"قسد"، فإنه يساهم أيضاً في تعزيز غياب الولاء وألويات القتال أو الأسباب الدافعة للانتماء إلى الفصائل العسكرية.



جسور

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

محل اوف اسطنبول - مكاتب بلازا
طابق/2_مكتب #3- باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies

/jusoorstudies

/jusoorstudies

info@jusoor.co

www.jusoor.co